



الجمعية العمومية — الدورة الثانية والأربعون

اللجنة التنفيذية

البند ١٢ من جدول الأعمال: أمن الطيران - برامج التسهيلات

نتائج الشق الوزاري في مؤتمر التسهيلات الذي انعقد في الدوحة بقطر

(مقدمة من مجلس الإيكاو)

الموجز التنفيذي

تعرض هذه الورقة نتائج الشق الوزاري الرفيع المستوى الذي انعقد يوم ١٧/٤/٢٠٢٥ خلال مؤتمر الإيكاو للتسهيلات الذي استضافته الهيئة العامة للطيران المدني في قطر بالدوحة في الفترة من ١٤ إلى ٢٠٢٥/٤/١٧. وقد شارك في الحدث ٥٣ وزيراً، حيث ألقى خمسة وثلثون وزيراً وأربعة نواب وزراء منهم بيانات شفهية. وقد توج الشق الوزاري الرفيع المستوى باعتماد "إعلان الدوحة بشأن التسهيلات في النقل الجوي الدولي". وقد أكدت الفعالية مجدداً على التزام الدول بتعزيز تسهيلات النقل الجوي، وقدمت توجيهات فيما يخص الاتجاه العام للسياسات، مما يعزز الهدف الاستراتيجي الجديد - "ضمان أن يوفر الطيران للجميع تنقلاً سلساً وميسراً وموثقاً به".

الإجراءات: الجمعية العمومية مدعوة إلى:

- إعادة التأكيد على إعلان الدوحة بشأن التسهيلات في النقل الجوي الدولي؛
- الإحاطة علماً بأنه سبذل جهود متواصلة للترويج لإعلان الدوحة وزيادة الوعي به من خلال المنشورات وأنشطة التوعية والتواصل، والترويج له من خلال فرص إقامة الفعاليات العالمية والإقليمية؛
- دعم إدراج بنود إعلان الدوحة في التتحيات المقترح إدخالها على قرار الجمعية العمومية ٤١-١٧ "بيان موحد بشأن سياسات الإيكاو المستمرة فيما يتعلق بالتسهيلات" والقرار ٤١-١٤ "مساعدة ضحايا حوادث الطيران وأسْرهم" (انظر ورقتي العمل A42-WP/15 و WP/16).

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجي - "ضمان أن يوفر الطيران للجميع تنقلاً سلساً وميسراً وموثقاً به"
الآثار المالية:	من المتوقع تنفيذ أنشطة الإيكاو المشار إليها في ورقة عمل الجمعية العمومية المرفقة ضمن الموارد المتاحة في الميزانية العادية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٨ و/أو من المساهمات الخارجة عن الميزانية على النحو، مع الاسترشاد بخطة أعمال الإيكاو للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٨.
المراجع:	القرارات السارية المفعول الصادرة عن الجمعية العمومية (في ٧/١٠/٢٠٢٢) (Doc 10184) الملحق التاسع - التسهيلات [التعديل رقم (٣٠)، الطبعة ١٧] "وثائق السفر المقروءة آلياً" (Doc 9303) ورقة العمل A42-WP/15 "بيان موحد بشأن سياسات الإيكاو المستمرة فيما يتعلق بالتسهيلات" ورقة العمل A42-WP/16 "مساعدة ضحايا حوادث الطيران وأسْرهم"

١ - المقدمة

١-١ بدأ مؤتمر الإيكاو للتسهيلات لعام ٢٠٢٥ (FALC2025) أعماله في الدوحة بقطر يوم ٢٠٢٥/٤/١٤ واختتم بالشق الوزاري رفيع المستوى الذي انعقد يوم ٢٠٢٥/٤/١٧. وقد جمعت الفعالية، التي امتدت لأربعة أيام واستضافتها حكومة قطر، ما يربو على ٢٠٠٠ مندوب من ١٤٣ دولة و ١٧ منظمة من المنظمات الدولية والإقليمية والجهات المعنية الأخرى تحت شعار "تسهيل مستقبل النقل الجوي: التعاون والكفاءة والشمول". وترد تفاصيل الفعالية، بما في ذلك قائمة الدول المشاركة، على الرابط: <https://www.icao.int/Meetings/FALC2025/Pages/default.aspx>.

٢-١ وتركز هذه الورقة على نتائج الشق الوزاري الرفيع المستوى الذي اجتمع خلاله الوزراء وكبار المسؤولين والشخصيات القيادية في قطاع الطيران من جميع أنحاء العالم بهدف النهوض بتسهيلات النقل الجوي، بوصفه من الأسس الحيوية للنقل الجوي المستدام، وقد توج الاجتماع باعتماد "إعلان الدوحة بشأن تسهيلات النقل الجوي الدولي".

٢ - الشق الوزاري الرفيع المستوى

١-٢ رأس الشق الوزاري الرفيع المستوى السيد سالفاتوري شاكيتانو، رئيس مجلس الإيكاو، بدعم من السيد خوان كارلوس سالاسار، الأمين العام للإيكاو، والسيد محمد خليفة رحمة، مدير مكتب النقل الجوي بالإيكاو، وبمشاركة سعادة السيد محمد بن فالح الهاجري، المكلف بتسيير أعمال الهيئة العامة للطيران المدني في قطر. وشارك في الشق الوزاري الرفيع المستوى ثلاثة وخمسون وزيراً، كان من بينهم رئيس وزراء غرينادا ونائب رئيس وزراء كل من فيجي وتوغا، وما يزيد عن ٧٠ من رؤساء هيئات الطيران المدني و/أو رؤساء الوفود. وتضمن الاجتماع إجمالاً بيانات شفوية أدلى بها ٣٥ وزيراً وأربعة نواب وزراء و ١٣ من رؤساء الوفود و ٤ منظمات دولية، أيدوا بأغلبية ساحقة إرساء أطر عامة قوية لتسهيلات النقل الجوي. وقد اختتمت الفعالية باعتماد إعلان الدوحة بشأن تسهيلات النقل الجوي الدولي ("إعلان الدوحة")، الذي يقر بأن تسهيلات النقل الجوي الدولي تشكل مسألة حاسمة الأهمية للتنمية المستدامة للنقل الجوي، وأنه من الضروري إعطاؤها الأولوية اللازمة وتوفير الموارد المناسبة لهما.

٣ - إعلان الدوحة

١-٣ جاء في كتاب المنظمة الموجه إلى الدول رقم EC 6/54-24/98، بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢، أنه أُجريت مشاورات مكثفة بشأن إعلان الدوحة أثناء إعداده، وقد نُشرت المسودة النهائية من الإعلان على الموقع الإلكتروني للفعالية.

٢-٣ وخلال الشق الوزاري الذي انعقد في ٢٠٢٥/٤/١٧، أعرب المشاركون عن دعمهم الواسع للمسودة النهائية لإعلان الدوحة من خلال بياناتهم الشفوية. ومن ثم، أعلن رئيس المجلس اعتماد الإعلان بالتركية.

٣-٣ يسعى إعلان الدوحة، الوارد في المرفق بهذه الورقة، إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإقرار بأن تسهيلات النقل الجوي تشكل مسألة أساسية للتطور المستدام للنقل الجوي، ومن ثم فهي تتطلب توفير الموارد المناسبة وإعطائها الأولوية اللازمة؛
- الالتزام بالمشاركة بنشاط في تطوير الأطر القانونية والإدارية الدولية المعنية التي تدعم الاحتياجات المتطورة للطيران المدني الدولي وتسهيلاته، لا سيما في مجالات التسجيل المدني والهوية الرقمية والتعرف على السمات الحيوية والمعلومات المسبقة عن الركاب وبيانات سجل أسماء الركاب والمعالجة السلسة لإجراءات الركاب والطاقي؛
- الدعوة إلى تحقيق المزيد من التعاون العالمي لتعزيز دور الإيكاو القيادي في التنفيذ المستمر لاستراتيجية الإيكاو لتحديد هوية المسافرين (TRIP) ودعم الاستخدام الفعال لدليل الإيكاو للمفاتيح العامة (PKD).

٤-٣ يجسد إعلان الدوحة العزم الجماعي على ضمان أن يوفر الطيران للجميع تنقلاً سلساً وميسراً وموثقاً به بقصد كفالة التقدم العالمي. ومن ثم، ترد فيما يلي الركائز السبع لإعلان الدوحة:

(أ) **النظم الإدارية المطبقة في مجال التسهيلات على المستوى العالمي:** التشديد على أهمية تسهيلات النقل الجوي لضمان سلامة وأمن واستدامة قطاع الطيران المدني، والنهوض بتنفيذ القواعد والتوصيات الدولية الخاصة للتسهيلات من أجل تحقيق التوافق والتجانس على المستوى العالمي في تخليص إجراءات الركاب والأطقم والطائرات والبضائع؛

(ب) **تسهيل رحلات الركاب وحماية الحقوق:** تحسين تجربة السفر للركاب وتسهيلات الشحن عن طريق زيادة الكفاءة في حركة الطائرات والركاب والأطقم والبضائع؛

(ج) **تخصيص الموارد الكافية:** النظر في الاستعانة بآليات التمويل المستدامة التي تضمن الجدوى من برامج التسهيلات على المدى الطويل والتحسين المستمر لعمليات النقل الجوي التي تتطلب رصد الموارد الكافية لتسهيلات النقل الجوي، ومن ثم، يجب على الدول أن تعمل على تنمية قدرات مختلف العاملين المهنيين ذوي المهارة والقادرين على تسخير التكنولوجيات الناشئة ودفع عجلة الابتكار؛

(د) **البيانات والابتكار والمهارات:** اعتماد نهج استراتيجي واستباقي في تنفيذ التكنولوجيات الابتكارية التي يمكنها تحسين جميع جوانب تسهيلات النقل الجوي، بما في ذلك مراقبة الحدود، عن طريق ضمان تطبيق وتعميم واستخدام التكنولوجيات المُعتمَدة على النحو اللازم في جميع أوجه التسهيلات من أجل تحسين الإجراءات الخاصة بالركاب والأطقم والطائرات والبضائع والبريد، فضلاً عن النظر في اعتماد واستيعاب التكنولوجيات المبتكرة لمواجهة التحديات القائمة في مجال التسهيلات؛

(هـ) **التنسيق الدولي والإقليمي:** الإقرار بأن برامج التسهيلات الإقليمية مثل تُعد بالغة الأهمية لأنها ترفع من مستوى الكفاءة التشغيلية وتضمن الامتثال للقواعد الدولية، وهي بمثابة نماذج للتقدم الجماعي؛

(و) **عدم ترك أي بلد وراء الركب:** إعادة تأكيد الجهود التي تبذلها الإيكافو من خلال هدفها الاستراتيجي "عدم ترك أي بلد وراء الركب" (بما في ذلك التدريب والمساعدة) لضمان تنفيذ القواعد القياسية والتوصيات الدولية المتعلقة بتسهيلات النقل الجوي بفعالية على الصعيد العالمي، وضمان استفادة جميع الدول من المنافع الاجتماعية والاقتصادية الهامة للنقل الجوي الآمن والمأمون والفعال والموثوق به؛

(ز) **الصحة:** العمل بصورة تعاونية مع قطاع الصحة العامة ومختلف الجهات المعنية الأخرى بغرض إعداد خطة طيران وطنية استعداداً لظهور أي مرض من الأمراض السارية التي تشكل خطراً على الصحة العامة، بما يضمن استمرار عمليات النقل الجوي بسلامة وكفاءة في كافة الظروف؛ وينبغي إعداد هذه الخطة وفقاً للوائح الصحية الدولية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية.

٤- الخلاصة

١-٤ حظي مؤتمر التسهيلات لعام ٢٠٢٥ بقدر كبير من النجاح، وقد تُوجّح باعتماد إعلان الدوحة الذي يسلط الضوء على عناصر العمل المعززة في مجال التسهيلات التي تُحدّد أولويات العمل في برامج التسهيلات التي وضعتها الإيكافو للفترة الثلاثية ٢٠٢٦-٢٠٢٨.

٢-٤ كما يبرز إعلان الدوحة الأهمية الحيوية لعمل الإيكاو ضمن إطار شامل للأمم المتحدة لتعزيز الشراكات والتعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة وقطاع الطيران المدني.

٣-٤ وكأول إجراء ضمن إجراءات المتابعة اللازمة، جري تعميم إعلان الدوحة على الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لبث رسالة سياسية قوية إلى مجتمع الطيران العالمي. وبالتالي، أدرجت أحكام الإعلان في التتقيحات المقترحة على قرار الجمعية العمومية ١٧-٤١ "بيان موحد بشأن سياسات الإيكاو المستمرة فيما يتعلق بالتسهيلات". ويشمل ذلك إضافة مرفق هـ) جديد - "الالتزام العالمي بضمان أن يوفر الطيران للجميع تنقلاً سلساً وميسراً وموثقاً به"، إلى جانب التعديلات التحريرية المقترحة وبند جرى تقديمه حديثاً بعد اعتماد الاعلان. كما جرى إدخال تعديلات ذات صلة على القرار ١٤-٤١ "مساعدة ضحايا حوادث الطيران وأسْرهم". وأخيراً، سيستمر بذل الجهود اللازمة للترويج لإعلان الدوحة والتوعية به من خلال أنشطة التوعية في مختلف الفعاليات الإقليمية والدولية.

— — — — —

المرفق

إعلان الدوحة بشأن تسهيلات النقل الجوي الدولي

الدوحة، قطر، ٢٠٢٥/٤/١٧

نحن، الوزراء ورؤساء الوفود المشاركين في الشق الوزاري من مؤتمر منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) للتسهيلات لعام ٢٠٢٥، المعقود في مدينة الدوحة بدولة قطر، في تاريخ ٢٠٢٥/٤/١٧، وبحضور كبار ممثلي صناعة الطيران:

إذ نذكر بقرار الجمعية العمومية ٤١-١٧: "البيان المؤحد بشأن سياسات الإيكاو المستمرة فيما يتعلق بالتسهيلات" والقرار ٤١-١٦: "إعداد وتنفيذ أحكام خاصة بالتسهيلات- مكافحة الاتجار بالبشر" والقرار ٤١-١٥: "تيسير الانتقال بخدمات الطيران المدني الدولي" والقرار ٤١-١٤: "تقديم المساعدة إلى ضحايا حوادث الطيران وأسره" والقرار ٤١-١٢: "المحافظة على الصحة والحفاظ على نقل جوي آمن خلال حالات طوارئ الصحة العامة التي تؤثر على السفر جواً" والقرار ٤١-١١: "الإعلان بشأن تسهيلات النقل الجوي تأكيداً للالتزام العالمي بتمكين قطاع الطيران من التعافي الآمن والفعال من جائحة فيروس كورونا وليصبح أكثر قدرة على الصمود في المستقبل"، التي تُرسخ الالتزام العالمي من جانب الدول والإيكاو بتعزيز تسهيلات النقل الجوي؛

ونؤكد على الدور الحاسم للتسهيلات لضمان كفاءة وسلاسة حركة الركاب والطواقم والبضائع والطائرات عبر الحدود ونشير إلى الأهمية المستمرة للملحق التاسع - "التسهيلات" باتفاقية الطيران المدني الدولي لعام ١٩٤٤ (الملحق التاسع) في هذا الصدد؛

وندرك مدى تأثير التحديات الأخيرة على المستوى العالمي مثل جائحة فيروس كورونا على قطاع الطيران وضرورة مراعاة الدروس المستفادة وضمان اتباع نهج عالمي أكثر تجانساً لزيادة قدرة قطاع النقل الجوي الدولي على الصمود وتحسينه للمستقبل؛

ونقرُّ بالأعمال الجارية التي تضطلع بها الإيكاو في تولي الدور القيادي في الجهود الدولية لتوحيد وتحسين تدابير التسهيلات من خلال تطوير الملحق التاسع - "التسهيلات" واستراتيجية برنامج الإيكاو لتحديد هوية المسافرين (TRIP) وبرامج دليل المفاتيح العامة للإيكاو (PKD)، فضلاً عن تحديد المواصفات الفنية والسياسات والمواد الإرشادية وبناء القدرات والمساعدة والتعاون مع المنظمات الدولية المختصة؛

ونقرُّ بأن النقل الجوي يؤدي دوراً أساسياً في ربط الناس وتسهيل التجارة وتحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وبالتالي تحسين جودة الحياة، مع ضمان استمرار الطيران المدني الدولي في الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في هذا الشأن؛

ونشدُّ على ضرورة قيام الدول الأعضاء بتقديم الدعم النشط للجهود التي تبذلها الإيكاو لتحسين تسهيلات النقل الجوي، وذلك عن طريق تقديم المساهمات الطوعية، بما في ذلك إعارة الموظفين وتوطيد أواصر التعاون مع الوكالات الوطنية والدولية، بما يشمل وكالات الجوازات والهجرة ومراقبة الحدود والجمارك وهيئات الصحة العامة؛

ونعترف بأن الإجراءات الإنسانية في مواجهة الأزمات الكبرى تعتمد بشكل كبير على النقل السريع للمساعدات والمعونة عن طريق الجو.

لذلك، نحثُّ الدول والإيكاو والمنظمات الدولية والإقليمية وصناعة الطيران وسائر الجهات المعنية على القيام بما يلي:

النظم الإدارية المطبقة في مجال التسهيلات على المستوى العالمي

- (أ) التشديد على أهمية تسهيلات النقل الجوي لضمان سلامة وأمن وإدام قطاع الطيران المدني، والنهوض بتنفيذ القواعد والتوصيات الدولية الخاصة للتسهيلات من أجل تحقيق اللائمة التجانس على المستوى العالمي في تخليص إجراءات الركاب والرقم والطائرات والبضائع؛ إعطاء مجال التسهيلات ما يستحقه من أهمية وأولية ودعم، مع مراعاة المتطلبات اللازمة لسلامة وأمن الطيران المدني، إلى جانب المنافع الخاصة بالاستدامة؛
- (ب) المشاركة بشكل نشط ضمن الأطر الدولية ومحافل صنع القرار، بما في ذلك فريق خبراء التسهيلات التابع للإيكاو، من أجل ترشيد وتحسين بصورة مستمرة مجالات التسهيلات وتحديد الهوية؛
- (ج) تقوية الآليات التي تسمح بإقامة شراكات متينة مع وكالات الجوازات والهجرة ومراقبة الحدود والجمارك وسلطات الصحة العامة وكافة الجهات المعنية المشاركة في إدارة معابر الحدود من أجل اتباع نهج موحد وشامل في مجال تسهيلات النقل الجوي؛
- (د) إعداد رؤية تطلعية استراتيجية تشمل الأولويات وتعالج الاتجاهات الناشئة والتطورات التكنولوجية والضرورات العالمية مثل التنقل السلس للأشخاص والبضائع والشمول والاستدامة؛
- (هـ) الالتزام بالمشاركة النشطة في إعداد ما يلزم من أطر قانونية وإدارية دولية تلبي الاحتياجات المتطورة للطيران المدني الدولي والتسهيلات، وخاصة في مجالات التسجيل المدني والهوية الرقمية والتعرف البيومتري والمعلومات المسبقة عن الركاب وبيانات سجلات أسماء الركاب وتخليص إجراءات الركاب والأطقم بشكل سلس؛
- (و) النظر في آليات التمويل المستدام بغرض ضمان استمرارية برامج التسهيلات على المدى الطويل والتحسين المستمر للنقل الجوي؛
- (ز) المشاركة بشكل نشط في الأنشطة واتخاذ التدابير التي تسمح ببلوغ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في هذا المجال؛
- (ح) العمل عن كثب لدعم قيمة وأهمية هدف الإيكاو الاستراتيجي "عدم ترك أي بلد وراء الركب" الذي يهدف إلى مساعدة الدول وتقديم الخبرات والموارد من خلال توفير أنشطة المساعدة وبناء القدرات في مجال تسهيلات النقل الجوي بشكل موجه وفعال إلى الدول التي تحتاج إليها؛
- (ط) إعطاء البعثات الإنسانية الحد الأقصى من فرص الانتفاع بالمجال الجوي والمطارات والعمل مع الإيكاو لمراجعة وتحسين أحكام الإيكاو لتسهيل عمليات الرحلات الإنسانية؛

تسهيل رحلات الركاب وحماية الحقوق

(ي) إعطاء الأولوية للشمول وتيسير الانتفاع بخدمات النقل الجوي للأشخاص ذوي الإعاقة الظاهرة وغير الظاهرة ومحدودي الحركة من خلال ضمان مشاركتهم في عمليات صنع القرار وتعزيز أنشطة جمع وتبادل البيانات وزيادة تدريب الموظفين، من بين الجهود الأخرى، من أجل إرساء منظومة نقل جوي تراعي ذوي الإعاقات؛

(ك) الالتزام بإصدار وثائق السفر المقروءة آلياً للاجئين والأشخاص العديمي الجنسية (وثائق السفر بموجب اتفاقية اللاجئين (CTD)) امتثالاً لأحكام الملحق التاسع في هذا الشأن؛

(ل) سنّ التشريعات واللوائح والسياسات لمساعدة ضحايا حوادث الطيران المدني وأفراد أسرهم والنهوض بالأعمال الجارية لتنفيذ وتطوير برنامج عمل الإيكاو وأولوياتها المتعلقة بمساعدة ضحايا حوادث الطائرات وأسرهم، ودعم الدور القيادي للإيكاو في هذا الصدد؛

(م) حثّ الدول على التصديق على "اتفاقية توحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي" (اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩)، التي توفر إطاراً شاملاً وموحداً للتعويض عن المطالبات بشكل عادل ومنصف وملائم؛

(ن) حثّ الدول على التصديق على بروتوكول مونتريال لعام ٢٠١٤ وتنفيذه والنظر في التوصيات الواردة في "دليل الإيكاو للجوانب القانونية للركاب غير المنضبطين والمشغبين" (Doc 10117)؛

(س) اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن تستند الإجراءات المعمول بها لمكافحة الاتجار بالأشخاص إلى سياسة شاملة وأن تشمل نظم الإبلاغ ونقاط الاتصال الخاصة بالسلطات المختصة والتوصية بتوفير التدريب الملئم لأفراد طواقم تشغيل المطارات والطائرات الذين يتعاملون بشكل مباشر مع جمهور المسافرين؛

(ع) تحسين تجربة السفر للمسافرين وتسهيلات الشحن عن طريق زيادة الكفاءة في حركة الطائرات والركاب والأطعم والبضائع؛

(ف) اتخاذ التدابير و/أو الإجراءات اللازمة لمعالجة المسائل المرتبطة بتسهيلات النقل الجوي فيما يخص الأشخاص الممنوعين من الدخول والأشخاص العديمي الجنسية عن طريق إقامة الشراكات مع مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والدولية؛

البيانات والابتكار والمهارات

(ص) اعتماد نهج استراتيجي واستباقي في تنفيذ التكنولوجيات الابتكارية التي يمكنها تحسين جميع جوانب تسهيلات النقل الجوي، بما في ذلك مراقبة الحدود، عن طريق ضمان تطبيق وتعميم واستخدام التكنولوجيات المعتمدة على النحو اللازم في جميع أوجه التسهيلات من أجل تحسين الإجراءات الخاصة بالركاب والأطعم والطائرات والبضائع والبريد، فضلاً عن النظر في اعتماد واستيعاب التكنولوجيات الابتكارية لمواجهة التحديات القائمة في مجال التسهيلات؛

(ق) تقوية دور الإيكاو القيادي في الأعمال الجارية لتنفيذ وتطوير استراتيجية برنامج الإيكاو لتحديد هوية المسافرين، بما في ذلك إعداد المواصفات الفنية المتقدمة لجوازات السفر وأوراق الاعتماد ضماناً لتقابلية الاستخدام المتبادل للبيانات وآليات التحقق من صحتها بكفاءة؛

- (ر) الاعتراف بمختلف المهارات المتخصصة اللازمة لتسهيلات النقل الجوي والتركيز على جهود التوظيف والتدريب؛
- (ش) العمل على اجتذاب الجيل القادم من المهنيين العاملين في مجال التسهيلات مع تشجيع السياسات والمبادرات التي تحسن من مستوى التنوع والإنصاف الشمول، بما في ذلك الجهود المبذولة لسد الفجوة بين الجنسين في صناعة الطيران؛
- (ت) دعم دليل الإيكاو للمفاتيح العامة (PKD) واستخدامه النشط دولياً، والتشجيع على استخدامه في القطاعين الحكومي والخاص على حد سواء بهدف توفير الأساس اللازم للتحقق من وثائق السفر وما يتصل بها من أوراق الاعتماد الرقمية على المستوى العالمي؛
- (ث) التشجيع على إقامة الشراكات القوية مع وكالات الجوازات والهجرة ومراقبة الحدود وسلطات الصحة العامة لتحقيق المستوى الأمثل من الكفاءة والفعالية في تدفق حركة الركاب والسلع؛

الصحة

- (خ) العمل بصورة تعاونية مع قطاع الصحة العامة ومختلف الجهات المعنية الأخرى بغرض إعداد خطة طيران وطنية استعداداً لظهور أي مرض سارٍ يشكل خطراً على الصحة العامة، بما يضمن استمرار عمليات النقل الجوي بسلامة وكفاءة في كافة الظروف؛ وينبغي إعداد هذه الخطة وفقاً للوائح الصحية الدولية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية.

— انتهى —